مـــقـــــــدمـــة:

أصبح التشريع المكتوب يمثل المصدر الأصلي العام للقانون نظرا لما يتميز به من أهمية بالغة تتعلق أساسا بتطور القانون في حد ذاته، على أساس أن هذا الأخير يصدر في شكل مكتوب يتضمن عبارات واضحة وألفاظ محددة سلفا من طرف المشرع الذي يجسد مظهر من مظاهر السلطة العامة التي تكفلها نصوص الدستور في الدولة الحديثة لفرض سلطانها، حيث تقوم السلطة التي حددها الدستور بوضع قواعد ملزمة من أجل تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع، فالقواعد الدستورية هي التي تحدد السلطة المختصة بالتشريع، وعادة ما يطلق على هذه السلطة مصطلح السلطة التشريعية .

تختلف السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي السائد فيها انطلاقا من أن التشريع يمثل أهم الوظائف الأصيلة لهذه السلطة تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات الذي يفرض أن توزع وظائف الدولة الأساسية على سلطات ثلاث، السلطة التشريعية المختصة بسن القوانين، والسلطة التنفيذية المختصة بتنفيذ هذه القوانين، والسلطة القضائية المكلفة بالفصل في النزاعات التي قد تثور بين الأفراد ومن هنا تظهر لنا أهمية التقسيم الذي يفرضه مبدأ الفصل بين السلطات حيث تكمن هذه الأهمية في عدم استئثار سلطة واحدة بجميع السلطات وبالتالي منع الاستبداد.

وعادة ما يمثل السلطة التشريعية ممثلين عن الشعب بغض النظر عن الكيفية التي عينوا بها هؤلاء الممثلين الذين يفترض فيهم تجسيد آمال وتطلعات أفراد المجتمع على مختلف مستوياتهم في جميع المجالات، وذلك بمحاولة ترجمة هذه التطلعات إلى جملة من الإقتراحات القانونية التي تعبر فعلا عن واقع المجتمع، ولا تكون كذلك إلا إذا كان روح هذه القوانين نابع فعلا من صميم المجتمع الذي تهمه هذه التشريعات، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن هناك جانب آخر لا يقل أهمية عن التشريع المكتوب يكمن أساسا في السلطة المكلفة بعملية سن هذا التشريع والمتمثلة أساسا في السلطة التشريعية، هذه الأخيرة التي تمارس اختصاصها التشريعي على مستوى مجلسين، وهوما يطلق عليه في الفقه الدستوري بنظام الغرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، ومن هذا المنطلق فإن دراستنا سوف تتلخص في الغرفة الأولى للبرلمان من حيث التشكيلة والهيكلة وكذلك المبادرة بالقوانين ومدى جدية عملها الرقابي على الحكومة وكذلك دراسة الغرفة الثانية من حيث دراستها للنص القانوني ومدى رقابتها على الغرفة الأولى .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراسة هذا النوع من المواضيع وبالذات فعالية الرقابة البرلمانية في مدى تحقيق المبادئ المكرسة والمؤكد عليها في الدساتير فيما يتعلق بحق البرلمان لرقابة أعمال الحكومة وترتيب أثرها على أرض الواقع، أي أننا بالإطلاع على أحكام مختلف الدساتير نجد مواد متعددة تمكن البرلمان من تطبيق نوع من التقييد على الحكومة في إطار ديمقراطي بالطبع.

أسباب إختيار الموضوع :

أسباب ذاتية:

_ محاولة الكشف عن تكوين المجلس الشعبي الوطني وكذلك التعرف على مراحل العمل التشريعي.

_ معرفة التفاصيل الدقيقة للعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وخصوصية تطبيق مبدأ رقابة البرلمان للحكومة .

أسباب موضوعية:

_ أهمية العلاقة بين البرلمان بغرفتيه مع الحكومة على الممارسات السياسية في الدولة .

_ الإطلاع على التطورات الحاصلة على مكانة السلطة التشريعية في مختلف التعديلات الدستورية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية ودور الهيئة التشريعية في سن القوانين ومراقبة عمل الحكومة .

الدراسات السابقة :

- مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه لسعيد بوالشعير من جامعة الجزائر (علاقة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التنفيذية في النظام القانوني الجزائري) للسنة الجامعية 1984 .
- مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه لوليد شريط من جامعة تلمسان (السلطة التشريعية من خلال التطور الدستوري الجزائري) للسنة الجامعية 2012 .

منهج الدراسة :

إن منهج الدراسة المتبع هوالمنهج الوصفي عند التطرق لكيفية تطبيق الأحكام الدستورية الخاصة بالرقابة السياسية، والمنهج التحليلي عند تحليل المواد الدستورية لمعالجة أحكامها واستعراض التعديلات الدستورية .

الإشكال القانوني :

عند دراستنا لموضوع النظام القانوني للمجلس الشعبي الوطني وما يشمله من رقابة سياسية في إطار العلاقة بين البرلمان والحكومة يمكننا طرح الإشكال التالي (إلى أي حد تبرز نجاعة العملية التشريعية

للمجلس الشعبي الوطني في التشريع الجزائري) هذه الإشكالية التي ينتج عنها طرح إشكاليات فرعية تتمثل فيما يلي :

- فيما تتمثل إجراءات سير العمل التشريعي ؟
- كيفية توزيع أعضاء المجلس الشعبي الوطني ؟
- ما هي مراحل العمل التشريعي ومدى تأثير السلطة التشريعية في سن القوانين ؟
- ما هي صلاحيات المجلس الشعبي الوطني في المجال الرقابي ؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات فلقد قسمنا دراستنا إلى فصلين أساسيين هما :

الفصل الأول : تناولنا فيه تكوين المجلس الشعبي الوطني وكذلك إجراءات سير العمل التشريعي في المجلس وهذا للتعرف على توزيع أعضاء المجلس الشعبي الوطني وعلى إجراءات سير العمل التشريعي .

الفصل الثاني : تناولنا فيه صلاحيات المجلس التشريعية والرقابية وكذلك مراحل العمل التشريعي وهذا للتعرف على مراحل سن التشريع قبل وصوله للغرفة الثانية وكذلك في حالة الخلاف بين الغرفتين نتعرف على نتيجة هذا الخلاف .